

مؤشر فجوة الائتمان للناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدون النفط

دراسة مقارنة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٨

أ.م.د. محمد غالي الحسيني

الباحث حيدر عبد الأمير جودي

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

المقدمة:

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والاجنبية وتمويل الاستثمار بل لكونه يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي ، فقد أصبح هذا القطاع بفعل اتساعه وتشعب أنشطته وتطوره معيارا للحكم على سلامة اقتصاداتنا وقابليتها او قدرتها على جذب رؤوس الاموال المحلية والخارجية، وإذا كان القطاع المصرفي واحدا من أهم القطاعات الاقتصادية فإن البنك المركزي يمثل المحور الرئيسي لهذا القطاع وزيادة قدرته على المنافسة والتطور ، وذلك مما يقوم به في دور إدارة السياسة النقدية والمصرفية والحفاظ على الاستقرار المالي وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار ، وبهذا الصدد فإن نسبة الائتمان المباشر الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي تعد من أهم المؤشرات والمقاييس التي تستخدم في مراقبة المخاطر، وتكمن أهمية هذه النسبة بأنها تقيس المخاطر النظامية من منظور مالي واقتصادي، وإن معدل نمو الائتمان في العديد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة قد أصبحت موضوع دراسة مهم من قبل الباحثين والخبراء الاقتصاديين لذلك كثرت الأهمية بهذا الجانب وتم دراسته بعدد كبير من الدراسات على مدى السنوات الماضية لما يمثل الائتمان أهمية كبيرة في الاقتصادات وذا تأثير على الاستقرار المصرفي من حيث الزيادة والنقصان في منحه وقد حاولت الدراسات تحديد المستوى الأمثل للنسب الائتمانية التي ينبغي أن يكون عليها وبهذا فقد اهتمت لجنة بازل بدراسة هذا الموضوع من خلال قياس نسبة الائتمان عن طريق الفجوة الائتمانية للناتج المحلي

(credit gap to gdp) وقد حددت هذه النسبة بين (٢%_١٠%) من أجل السيطرة على الزيادة المستقبلية المفرطة في نمو الائتمان ووضع التدابير والأدوات للسيطرة على تلك النسبة حيث ان المستوى المفرط لنمو الائتمان يشكل خطرا على الاستقرار الاقتصادي والمالي والمصرفي ومن هذا المنطلق فقد هدفت دراستنا الى معرفة اثر علاقة الائتمان في الاستقرار المصرفي من خلال دراسة آثار الائتمان على مؤشرات الاستقرار المصرفي ومقارنتها مع الاتجاه العام في المدى الطويل الذي يبين مستوى فجوة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي و ما هو مستوى الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق ومدى تأثيره في الاستقرار المصرفي.

المبحث الاول: منهجية الدراسة والدراسات السابقة:

المطلب الاول : منهجية الدراسة:

اولا - مشكلة الدراسة :-

تكمن مشكلة البحث في التساؤل التالي: شهد العراق بعد ٢٠٠٣ تغير في النظام الاقتصادي من نظام مركزي إلى نظام سوق مما أسهم في بروز تنافس ملحوظ في جميع المجالات الاقتصادية بشكل واضح وخاصة في المجال المالي وتحديد المصرفي لذا تكمن مشكلة البحث في ان هنالك تنافس ملحوظ بين المصارف العراقية وذلك لتزاحم المصارف في سوق مالية ضيقة وضعيفة لذا فان الأنشطة المصرفية وبما فيها الائتمان المصرفي مقيد بحجم الودائع المتاحة وما يودع في المصارف الخاصة من تلك الودائع وهو لا يساهم في وصول حجم الائتمان للحد الأدنى الذي يتطلبه تحقيق عائد مقبول للمساهمين في المصرف، لذا تكمن مشكلة البحث في ان المصارف التجارية هل لها استراتيجية لتحديد المستوى الامثل للنسبة الائتمانية الى الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدون النفط .

ثانيا - أهمية الدراسة :-تكمن أهمية الدراسة كما يأتي :-

١. التعرف على مسار تطور القطاع المصرفي الخاص في العراق .

٢. الكشف عن العلاقات الكمية بين رأس المال والودائع واصناف الموجودات المصرفية وبالأخص الائتمان للقطاع الخاص والمخاطر.

٣. مدى أهمية الائتمان المصرفي في تمويل القطاعات الاقتصادية وانعكاسه على الاستقرار المصرفي. ثالثاً : اهداف الدراسة :-

لغرض الوقوف على ملامح معالجة المشكلة ،فأن الدراسة تطرقة إلى عدد من الاهداف الأساسية كما يأتي :-

١. مدى مساهمة الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة عندما يكون الناتج مع النفط وبدون نفط .

٢. ما هو دور فجوة الائتمان المصرفي للناتج المحلي سواء كانت موجبة أو سالبة وأثرها على الاستقرار المصرفي.

٤ - الخروج بعدد من الاستنتاجات التي تم الوصول اليها وكذلك تقديم بعض التوصيات التي تخص الدراسة وإمكانية الاستفادة منها وتطبيقها فعليا . رابعا - فرضية الدراسة :

تكمن فرضية الدراسة في ان هل هنالك وجه مقارنة بين فجوة الائتمان للناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدون النفط.

خامساً - مجتمع الدراسة وعينته :-

للايفاء بمتطلبات الجانب التطبيقي لهذه الدراسة وتحقيق اهدافه ومسايعه كان لابد من اختبار ما يتفق ويتطابق مع ما تسعى اليه الدراسة وتطمح لتحقيقه وبعد البحث والتجربة وأخذ رأي المتخصصين والباحثين تم الاستقرار على المصارف التجارية الخاصة كمجتمع للدراسة

سادساً - حدود الدراسة :-

تقسم الدراسات والحدود بنطاق محدد فقد تمثلت خطوات الدراسة ضمن الحدود الزمانية والمكانية وكما يأتي

١- الحدود المكانية :- تمثلت بالمصارف التجارية العراقية الخاصة

٢- الحدود الزمانية :- تمثلت في عينة الدراسة للمدة من (٢٠٠٤-٢٠١٨)

المطلب الثاني : الدراسات السابقة:

تناولت هذه الدراسة عرضاً لأهم الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة بمتغيرات البحث وتُعدّ هذه الدراسات بمثابة القاعدة الأساسية والاسناد المرجعي للدراسة الحالية ، لذا تعد من المستندات الرئيسية لصياغة الجانب الفكري من الدراسة وربطه بالجانب الميداني. إذ اعتمد الباحث على مجموعة من الدراسات العربية والاجنبية والتي رتبت حسب التسلسل التاريخي .

1	اسم الباحث	Thibaut Dupery, Tim Grieder and Dylan Hogg,
	عنوان الدراسة	The recent development of the credit gap to GDP التطور الاخير للفجوة الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي
	جهة النشر	بنك كندا
	الدولة	كندا
	السنة	2018
	الخلاصة	على مدار السنوات القليلة الماضية ، لاحظ بنك التسويات الدولية أن الفجوة الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي في كندا قد اتسعت وتجاوزت العتبات التي تشير إلى الضغوط المصرفية المستقبلية. في هذه الدراسة ، يلقي الباحث نظرة فاحصة على المكونات الفرعية للائتمان ووجد أن (١) استثناء المؤسسات الحكومية غير المالية يضيق الفجوة بين الائتمان والناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من العتبات المقلقة و (٢) استبعاد القروض بين الشركات المترابطة (أي ، التركيز فقط على الاقتراض من خلال البنوك أو الأسواق المالية) يقلل بشكل كبير من مستوى الائتمان إلى

	الناتج المحلي الإجمالي ويوسع الفجوة بشكل متواضع. وراجع الباحث أيضًا الأدبيات وناقش فوائد وقيود استخدام فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لنقاط الضعف في النظام المالي الكندي.
الفائدة من الدراسة	تزويد البحث بالمفاهيم النظرية المتعلقة بحدود فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي وهل تجاوزت العتبة أم أنها دون العتبة .
الاختلاف عن الدراسة الحالية	اختلفت الدراسة مع دراستنا الحالية في طبيعة المجتمع والعينة والعرض المنهجي والنتائج.
٢ اسم الباحث	Julia Giese, Henrik Andersen, Oliver Bush
عنوان الدراسة	Credit gap to GDP and complementary indicators of overall governance policy فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات التكميلية لسياسة الحوكمة الكلية: دليل من المملكة المتحدة
جهة النشر	المجلة الدولية للتمويل والاقتصاد
الدولة	أوكرانيا
السنة	٢٠١٤
الخلاصة	أثبتت الأزمة المالية الحاجة إلى مجموعة من أدوات السياسة الاحترازية الكلية التي يمكن استخدامها لتخفيف من المخاطر النظامية. بالتركيز على المملكة المتحدة ، تقوم دراسة الباحث بمراجعة أداء فجوة بازل (٣) الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي ، إلى جانب الحكم ، ستستخدم كدليل مرجعي في ضبط المخزن المؤقت لرأس المال المضاد للدورة الاقتصادية. لقد وجد الباحث أن هذا

	الإجراء نجح في تقديم إشارة مسبقة عن أحداث المملكة المتحدة السابقة من ضائقة النظام المصرفي. ولكن هذا لا يضمن النجاح في المستقبل إشارة لذلك قامت الدراسة بتقييم بعض أوجه القصور المفاهيمي للفجوة الائتمانية واقترحت مؤشرات مكملة.
الفائدة من الدراسة	ترويد البحث بالمفاهيم النظرية المتعلقة بفجوة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي والدور الرقابي في تطبيق بازل ٣ الائتمانية الى الناتج المحلي .
الاختلاف عن الدراسة الحالية	اختلفت الدراسة مع دراستنا الحالية في طبيعة المجتمع والعينة والعرض المنهجي والنتائج.

المبحث الثاني: الاطار النظري:

مفهوم فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي Credit to GDP Gap

(٢٠١٧:١٤، التقرير السنوي المالي، ٢٠١٧) (Bank for International Settlements, 2010, p13)

اهتمت لجنة بازل للإشراف المصرفي (BCBS) Basel Committee on Banking Supervision بتحليل فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس سرعة معدل نمو الائتمان المصرفي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ إن انخفاض هذه النسبة ينعكس في انخفاض تراكم المخاطر على نطاق النظام المصرفي والعكس صحيح أيضا. ولغرض بناء احتياطات إضافية معاكسة Countercyclical Buffers للدورات المالية Financial Cycle اقترحت لجنة بازل (BCBS) أسلوباً لقياس تلك الدورات بواسطة استعمال الفجوات Gap إذ إن الفجوة الموجبة تشير إلى تسارع نمو النسبة عبر اتجاهها التاريخي، مشيرة إلى ضرورة بناء مصدات Buffers (من رأس المال الاحتياطي) لحماية النظام المصرفي من المخاطر المحتملة فإذا زادت قيمة الفجوة عن قيمة الحد الأعلى وهي (١٠) فإن هذا يشير إلى وجود مخاطر من زيادة منح الائتمان بنسبة أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتطلب بناء مقدار

أكبر من احتياطات رأس المال الإضافي لمواجهة الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها النظام المالي لكي يبقى قادراً على الاستمرار في أداء وظائفه الأساسية.

أ- تعريف (فجوة الائتمان) (The credit gap) : تعرف بأنها نسبة الائتمان المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (Bank for International Settlements, 2010, p13)

وتعتبر هذه الفجوة من مؤشرات الإنذار المبكر الهامة المستخدمة في التنبؤ بمخاطر الأزمات المصرفية . ويهدف هذا المؤشر بشكل أساسي لحماية المصارف من التوسع غير المبرر في عملية الإقراض ، وما قد يصاحب ذلك من التعرض لمخاطر عدم السداد والمخاطر الائتمانية بأنواعها المختلفة . كما يهدف كذلك إلى حماية الجهاز المصرفي من أية خسائر مستقبلية محتملة ناجمة عن زيادة الاقتراض المقترن ببعض المخاطر

تجدر الإشارة إلى أن احتساب فجوة الائتمان تتأثر بمجموعة من العوامل، أهمها

- ١- توفر سلسلة زمنية طويلة من البيانات،.
 - ٢- طريقة احتساب متوسط نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل وتأثره بالصدمات الاقتصادية،
 - ٣- بالإضافة إلى أخطاء القياس
- ب- أهمية فجوة الائتمان

(Leaven, Valencia, 2013: 225) (Drehmann, 2011: ,Borio, Tsatsaronis)

(Duprey, Grieder, Dylan, 2017: 1)

- ١- لقد وجدت دراسات عديدة إن فجوة الائتمان هي احد أفضل المؤشرات الموضوعية لقياس تجاوزات الائتمان.

- ٢- مقياس بارز ومهم تم اعتماده من قبل لجنة بازل الثالثة لأنه يشير في وقت مبكر إلى إشارات تحذيرية للالتزامات المصرفية النظامية.
 - ٣- حظيت فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بالاهتمام من قبل صانعي السياسات خلال السنوات القليلة الماضية لأنها تعد مؤشراً مفيداً للتوتر المستقبلي في القطاع المصرفي.
 - ٤- إن فجوة الائتمان تسمح بتفسير العوامل الأساسية المؤثرة في العرض والطلب للائتمان.
 - ٥- مقياس مهم يتم الاعتماد عليه للوقوف على المخاطر الدورية التي يتعرض لها النظام المالي.
 - ٦- دليل دولي متناسق يمثل نقطه مرجعية يمكن الرجوع إليها من قبل السلطة المختصة في كل دولة لاتخاذ القرارات النهائية بشأن الأعداد المناسبة للمخزن المؤقت لرأس المال.
 - ٧- عندما تكون هنالك خسائر في النظام المصرفي تشكل خطراً على الاستقرار المالي في هذه الحالة من المنطقي الإفراج عن المخزون المؤقت وفقاً لتلك الخسائر بحيث يتم استنزاف هذا المخزن المؤقت أولاً قبل ان تبدأ البنوك في اسم استنزاف المخازن المؤقتة لحفظ رأس المال العادية .
 - ٨- عندما تكون هنالك مشاكل في مكان آخر في النظام المالي والتي لديها القدرة على تعطيل تدفق الائتمان التي يمكن ان تقوض اداء الاقتصاد الحقيقي و تسبب خسائر اضافيه في النظام المصرفي في هذه الحالة قد يكون من المهم تحرير المخزن المؤقت في الوقت المناسب لذلك من الضروري ان تتفاعل المتغيرات التي توجه مرحله الاطلاق بسرعه كافية.
- أ- مؤشر فجوة الائتمان: (التقرير السنوي المالي للبنك المركزي، ٢٠١٦:٣٦)
- تستخدم هذه الفجوة كمؤشر للدلالة على مدى انحراف نسب النمو في الائتمان المصرفي في المدى القصير عن اتجاه نمو الائتمان طويل الأجل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وهي من المؤشرات التي أقرتها لجنة بازل لمراقبة حجم الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص ولقد أثبتت التجارب الدولية إن الزيادة الكبيرة في نمو هذا الائتمان تسهم في وقوع بالأزمات المالية . وقد أوصت لجنة بازل بضرورة عدم زيادة فجوة الائتمان عن ٢% من منحى النمو طويل الأجل .

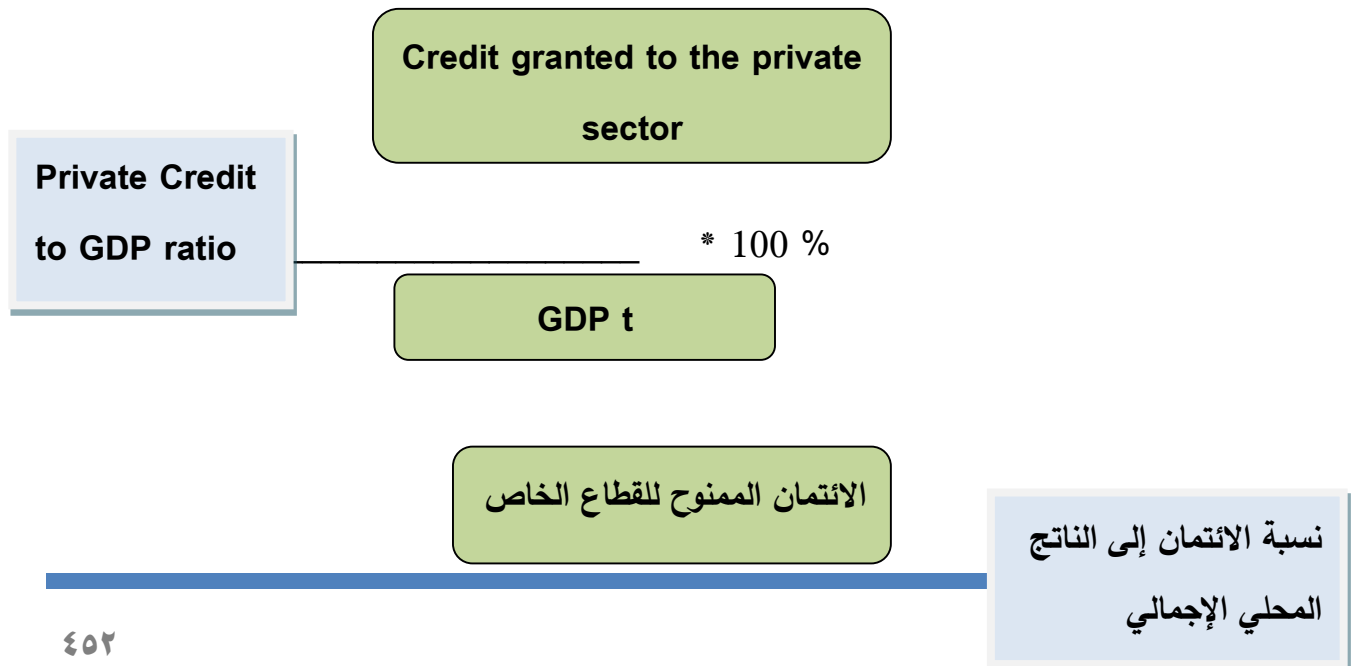
وتتراوح قيمة هذا المؤشر من (٢% - ١٠%) وكلما اقتربت هذه النسبة من الحد الأعلى أو تجاوزت الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فإن ذلك يشير إلى احتمالية حدوث أزمة مصرفية بسبب زيادة نمو الائتمان ومن ثم يتطلب الأمر أعداد مصدات كافية لتقادي المخاطر المحتملة وإن فجوة الائتمان تقيس سرعة معدل نمو الائتمان المصرفي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي التي يجب ألا تتعدى (١٠%) يتضح ان هذه الفجوة تقع دون الحد الأدنى وهي أقل من الواحد سواء في حالة اعتماد بيانات الناتج المحلي مع النفط أم من دون نفط وهذا يشير إلى ان الائتمان المصرفي يمكن ان يزداد من دون قلق من خلق عدم استقرار في النظام المالي العراقي مع الأخذ بمزيد من الحسبان قواعد منح الائتمان السليم المعروفة .

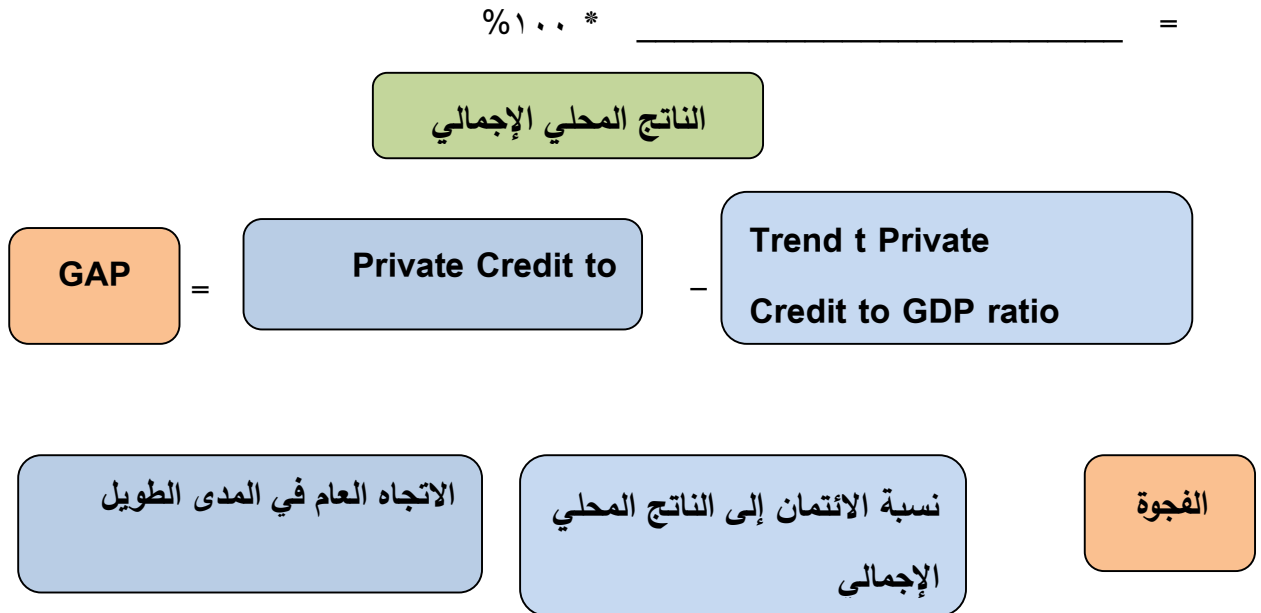
ب- حساب مؤشر فجوة الائتمان: (HODRICK and PRESCOTT,1997:29)

حساب فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي تتم مقارنة نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بالاتجاه طويل الأجل. إذا كانت نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى بكثير من اتجاهها (أي أن هناك فجوة إيجابية كبيرة) فهذا يدل على أن الائتمان قد نما إلى مستويات مفرطة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يتم حساب الفجوة (GAP) في الفترة t لكل بلد على أنها نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه الاتجاه طويل الأجل (TREND) وهي طريقة بسيطة لتقريب شيء يمكن اعتباره متوسطاً مستداماً لنسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي استناداً إلى التجربة التاريخية للاقتصاد المعني. بينما يمكن استخدام متوسط متحرك بسيط أو اتجاه خطي لتأسيس الاتجاه، يتم استخدام مرشح Hodrick-Prescott* في هذا النظام لأنه يتمتع بميزة أنه يميل إلى إعطاء أوزان أعلى لملاحظات أحدث. هذا مفيد لأن مثل هذه الميزة من المحتمل أن تكون قادرة على التعامل بشكل أكثر فاعلية مع العيوب الهيكلية. يعد مرشح Hodrick-Prescott أداة رياضية قياسية تستخدم في الاقتصاد الكلي لتحديد اتجاه المتغير مع مرور الوقت. يتم تطبيقه في أية حزمة إحصائية مثل EViews ، لكنه متاح أيضاً كإضافة في Excel.

لأغراض هذا النظام ، يتم استخدام مرشح Hodrick-Prescott أحادي الجانب ذو معامل تجانس عالي لتأسيس الاتجاه (TRENDt). يتم حساب مؤشر فجوة الائتمان تطبيقياً من خلال طرح نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في سنة معينة من القيمة المتوقعة لهذا المؤشر استناداً إلى سلسلة البيانات التاريخية لهذا المؤشر والتي تمثل القيمة التي كان من المفترض إن يسجلها المؤشر في حالة عدم وجود تقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان .ويتم الحصول على القيمة التاريخية المتوقعة لهذا المؤشر حال عدم حدوث تقلبات بالاستناد إلى الأساليب الإحصائية البسيطة لتحليل الاتجاه العام مثل Linear time trend analysis و Simple moving average والذي يتميز Hodrick Prescott أو بالاستعانة بفلتر هودريك بريسكوت بكونه يعطي أوزاناً أكبر للمشاهدات الحديثة على النحو التالي:





Trend t = القيمة التاريخية المتوقعة لنسبة الائتمان للناتج استنادا للملاحظات التاريخية للمؤشر = Private Credit to GDP ratio

من عمل الباحث بالاستناد إلى (Bank for International Settlements, 2010, p13) مفهوم الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product: (الوزني والرفاعي، ٢٠٠١: ١٠٦) يعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مؤشراً متميزاً جداً لمتابعة التقلبات الاقتصادية (الدورية وغير الدورية) سواء أكانت قصيرة أم متوسطة الأجل أو حتى التقلبات طويلة الأجل . ويمكن من خلاله قياس كمية السلع والخدمات في بلد ما في فترة زمنية معينة . كما يمكن من خلال هذا المؤشر تفسير العديد من المشاكل والظواهر الاقتصادية التي تعاني منها الدول والمجتمعات كالتضخم والبطالة والركود وما إلى ذلك من مشاكل

ويعرّف الناتج المحلي الإجمالي لقطر معين بأنه (القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد ما) (David Andolfatto, pp3-4: ٢٠٠٥)

ويتكون الناتج المحلي الإجمالي من قيمة السلع التي استهلكها (القطاع العائلي) وقيمة السلع الاستثمارية وكذلك قيمة السلع التي اشترتها الحكومة (القطاع العام) فضلا عن القيمة الصافية للتعامل مع القطاع الخارجي. (الفرق بين الواردات والصادرات) (Samuelson and William, 2004: 447)

وتجدر الإشارة هنا إلى إن قيمة الناتج المحلي إذا ما حددت بالأسعار الجارية التي كانت سائدة في السنوات المراد الحكم فيها على درجة نمو او تراجع الناتج المحلي الإجمالي لن تعطينا صورة حقيقية عن التغير في الناتج كونها متضمنة للتغيرات في الأسعار مما يستوجب استبعاد اثر تغير الأسعار باستخدام أسعار سنة معينة عند تقدير الناتج في كل السنوات المراد المقارنة بينها. والناتج المحلي بعد هذه العملية يسمى الناتج المحلي الحقيقي . (صقر، ٢٠٠٥: ٦)

ثانيا -أهمية الناتج المحلي الإجمالي: (السلطان والبكر، ٢٠١٦: ٦) (Samuelson and William, 2004: 456)

١- الناتج المحلي الإجمالي يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة غالبا ما تكون سنة.

٢- تلخيص ما تم تحصيله من عوائد عناصر الإنتاج من خلال المساهمة في الإنتاج المحلي.

٣- يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً اقتصادياً مهماً بالإمكان استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطوط والسياسات التنموية ومعرفة التوجهات الاقتصادية في البلد.

٤- تعتمد التنبؤات الاقتصادية المهمة التي يتخذها أصحاب القرارات على السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي.

٥- يُمكن إجمالي الناتج المحلي صناع السياسة والبنوك المركزية من الحكم على ما إذا كان الاقتصاد يتقلص أو يتوسع ، وما إذا كان يحتاج إلى دفعة أو ضبط ، وإذا كان هناك تهديد مثل الركود أو التضخم يلوح في الأفق.

ثالثاً- العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي (السلمان والبكر، ٢٩:٢٠١٦)

١- الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من السلع والخدمات في الحروب مثلاً له أثراً مدمراً على الناتج القومي الإجمالي من خلال تدمير المصانع.

٢- كمية ونوعية الموارد الاقتصادية والتي تحدد كمية ونوعية ما ينتج وبالتالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

٣- علاقة عناصر الإنتاج والبيئة المحيطة ومدى تطبيق الدولة إلى مبدأ تقسيم العمل في الإنتاج والتقدم التكنولوجي.

٤- الظروف الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها مثل الزلازل والظروف الجوية والمناخية المختلفة.

٥- السياسة الاقتصادية للدولة وتأثيرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي .

رابعاً - الائتمان الممنوح للقطاع الخاص:- (إيمان، ٢٤:٢٠١١)

تتعد أنواع الائتمان وتصنف وفقاً لعدة معايير كالغرض من الائتمان (الائتمان الاستثماري أو الإنتاجي ، الائتمان التجاري ،والائتمان الاستهلاكي) ، أجل الائتمان (ائتمان قصير، متوسط ، طويل الاجل)،ضمان الدين (ائتمان شخصي وائتمان عيني)، لكن المعيار المهم الذي سيركز عليه الباحث في دراسته هو معيار شخصي متلقي الائتمان وحسب هذا المعيار يقسم هذا الائتمان إلى ائتمان خاص وائتمان عام .

- الائتمان العام : يتمثل كافة الديون الخاصة بالأشخاص العامة كالدولة والمحافظات وكافة وحدات التحكم وتتوقف قدرة الأشخاص العامة في الحصول على الائتمان على المقدرة المالية لأفراد المجتمع ومؤسساته المصرفية من جهة ومدى ثقة المجتمع في الحكومة من جهة أخرى .

- الائتمان الخاص : ويتمثل بكافة الديون المتعلقة بأشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين او الشخصيات الاعتبارية الخاصة وتتوقف قدراتهم على تلقي الائتمان على الثقة التي يتمتعون بها لدى مانح الائتمان والتي غالبا ما تأتي من الإيرادات المستقبلية المتوقع تحقيقها ومن ثم قدرتهم على الوفاء بالدين عند حلول اجله .

وتعد البنوك حجر الزاوية في وجود قطاع خاص فعال يلعب دوراً حيوياً بالتنمية الاقتصادية لان الوساطة المالية تسرع وتيرة النمو الاقتصادي من خلال المساعدة على تراكم رأس المال وقد اظهرت البحوث الحديثة ان التعبئة الفعالة للمدخرات المحلية والتخصيص الكفؤ للموارد يعتمدان على مدى استطاعة القطاع الخاص الحصول على القروض فهو المسؤول في النهاية عن نوعية وكمية تراكم رأس المال وبالتالي عن النمو الاقتصادي ، فالقروض المقدمة للقطاع الخاص تعزز الاستثمار ونمو الانتاجية اكثر بكثير مما يحققه الائتمان المقدم للقطاع العام وهناك العديد من النسب للائتمان المصرفي منها :
النسبة القائمة على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص: (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، ٢٠٠٥ : ١٥٩)

لقد شهدت السنوات الاخيرة تقدما في الائتمان المقدم للقطاع الخاص بفعل النمو السريع للقطاعات المالية الناتج عن التحرر المالي والغاء القيود وتشجيع القروض الشخصية، وكذلك الابتكارات التكنولوجية وادخال المنتجات المالية الجديدة كل هذا ولاسيما التخلي عن تخصيص الائتمان شجع النظم المالية على ايجاد أرصدة من الائتمان أكبر حجما ويدخل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في حساب عدة مؤشرات تستخدم في التعبير عن مستوى وفعالية الوساطة المالية من بينها ويتفرع منها التالي :

أ- نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي : (عزام ، ٤٠ : ٢٠١٧)
تعرف هذه النسبة بانها الائتمان الذي تقدمه البنوك والمؤسسات المالية الأخرى للقطاع الخاص مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي ويستخدم هذا المؤشر في قياس نمو القطاع المصرفي وتحديد في قياس مستوى الوساطة المالية فهذا المؤشر يعزل المقدم من قبل الوسطاء الماليين إلى القطاع الخاص فهو لا يشمل الائتمان المقدم من البنك المركزي أو الائتمان المقدم من البنوك إلى القطاع العام ومؤشر الائتمان

الممنوح إلى القطاع الخاص يقيس بدقة الكمية الفعلية للأموال الموجهة إلى القطاع الخاص أكثر من أي مقياس آخر وترتبط نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مباشرة بالاستثمار والنمو وتفسر الزيادة في هذه النسبة بزيادة الخدمات وتحسن في الوساطة المالية .

طالما ان الودائع المصرفية تمول الائتمان ، فهي تعمل كمؤشر او مرشد لمستوى الوساطة المالية في الاقتصاد وفي هذا البحث يستخدم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والذي يركز على الائتمان المقدم للقطاع الخاص الانتاجي (وليس القطاع الخدمي الاستهلاكي) واذ إن معظم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص موجه نحو القطاعات الاقتصادية الإنتاجية سواء السلع أو الخدمات فانه يعزز من قدرة هذه القطاعات ، ويضمن لها توفير السيولة اللازمة ، لذلك فان ارتفاع نسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي ، يشير إلى تعزيز مؤشرات العمق المالي ، وتقوية الروابط بين القطاع المصرفي والاقتصاد الحقيقي. ويوضح كيفية التعامل مع المخاطر النظامية الناشئة عن ارتفاع الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تم استحداث اداة احترازية للتعامل مع ارتفاع تلك النسبة وهي (هامش رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية)* كما يبين الجدول رقم (٢) نسب الائتمان للناتج المحلي الاجمالي في العالم (احمد ابراهيم، ٣٨: ٢٠١٨)

جدول رقم (٢) الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في العالم نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %بالمتوسط للسنوات ٢٠١٥-٢٠٠٦

المجموعة الدولية	الائتمان للقطاع الخاص للناتج المحلي الإجمالي %
امريكا اللاتينية	٣٨,٢
العالم العربي	٤١,٦
جنوب اسيا	٤٥,٧
الشرق الاوسط الكبير	٤٦,٦

الشريحة للبلدان متوسطة الدخل	٧٧,٦
المتوسط العالمي	٨٣,٣
مجموعة OECD	٨٧,١
البلدان عالية الدخل	٩٨,١
منطقة اليورو	٩٩,١
الاتحاد الاوربي	١٠٨,٨
شرق اسيا	١١٢,٧
MAX	١١٢,٧
MIN	٣٨,٢

من إعداد الباحث من بيانات البنك الدولي WDI,2007 المصدر : (ابريهي، ٣٨: ٢٠١٨)

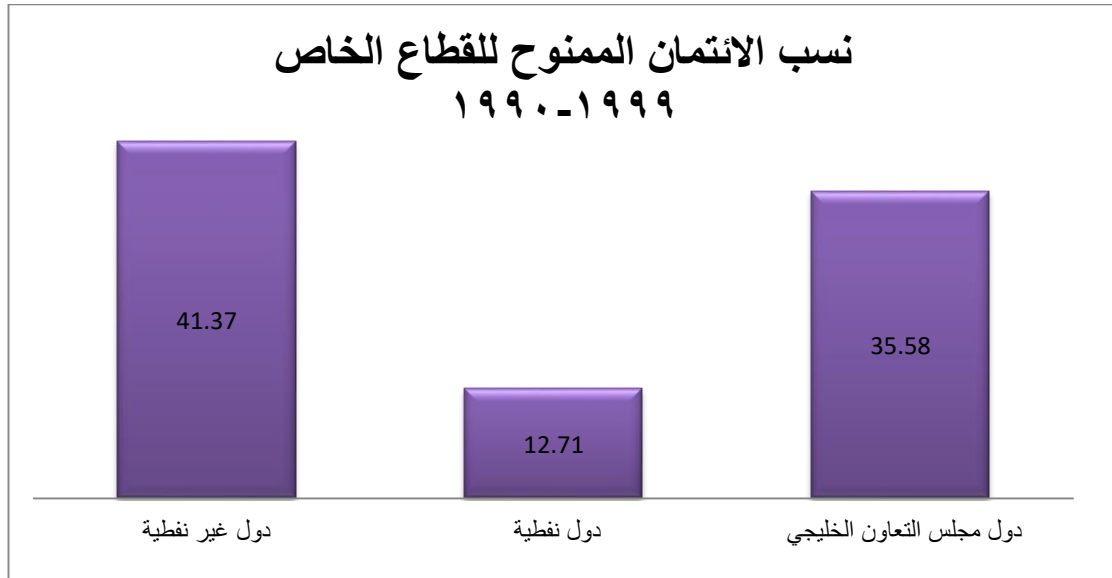
● رأس المال المعاكس : تعليمات بازل ٣ مراقبة نمو الائتمان والمؤشرات الأخرى التي قد تشير الى تراكم المخاطر على مستوى النظام ككل.(بناء على ذلك أنها سوف تضع في مكان عكسي لرأس المال العازل التي سوف تمتد حماية رأس المال العازلة .لذلك ستكون البنوك تخضع لقيود على التوزيعات برأس المال (أرباح الأسهم، اعادة شراء الأسهم ،ومدفوعات مكافأة تقديرية للموظفين) اذا لم يلجأوا رأس المال الإضافي للمتطلبات

- ١ فجوة الائتمان ٢٧% فانه لا يوجد داع لغرض هامش على الجهاز المصرفي .
- ٢ اما اذ تراوحت الفجوة بين ٢%- ١٠% فيتم فرض نسبة تتراوح ما بين ٠-٢,٥%تضاف إلى رأس المال المطلوب في الجهاز المصرفي .
- ٣ فجوة الائتمان < ١٥ % فيتم فرض نسبة ٢,٥ % كهامش يضاف إلى رأس المال المطلوب من الجهاز المصرف .

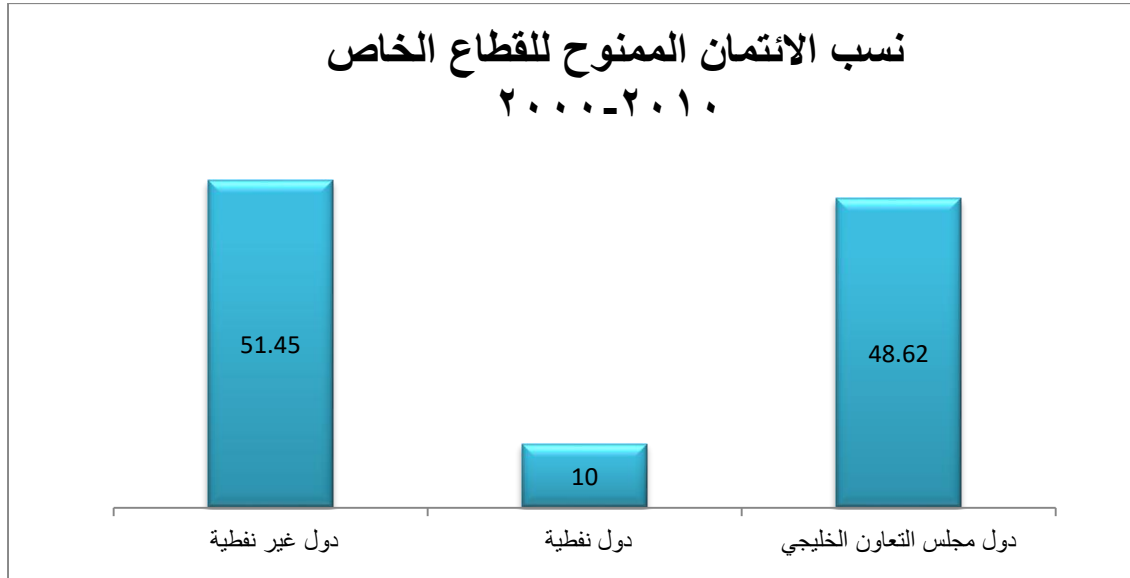
اذ يعد الائتمان المحلي من أهم المتغيرات في الأسواق العالمية هو دعامة من دعامات الاستقرار للنظام الاقتصادي ويشكل بنفس الوقت أداة رقابية للتعامل مع المخاطر النظامية الناشئة عن ارتفاع الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي اذ تم استحداث فجوة الائتمان المحلي كأداة احترازية للتعامل مع ارتفاع تلك النسبة هي هامش رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية التي تصيب البلدان بأزمات اقتصادية يطال تأثيرها على الاقتصاد برمته فخلال أزمة بلدان جنوب شرق آسيا كان ارتفاع نسب الائتمانات المحلية أحد العوامل المسببة لازمه الاقتصادية شاعت ظاهرة القروض غير المسددة وكان مجمل فائض السيولة قد وُظف في اذونات وسندات الخزنة الاسيوية وهذا ما يتضح من الجدول (٢) ان نسبة الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي (١١٢,٧%) للمدة من (٢٠٠٦ - ٢٠١٥) وهي أعلى نسبة في المجموعة الدولية ويأتي في المرتبة الثانية الاتحاد الأوروبي اذ بلغ (١٠٨,٨%) في نفس المدة والذي يضم جميع الدول الأوروبية اذ اهتم بتنمية الائتمان المحلي لغرض مواجهه المنافسة الأجنبية من خلال التغير الملائم في الأنظمة المصرفية والتشريعات الوطنية بما يخدم وينسجم مع الاتجاه العالمي إما المرتبة الثالثة فكانت لمنطقة اليورو إذا بلغت النسبة (٩٩,١%) الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وارتفاع هذه النسبة مما أدى إلى أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وإفلاس أكبر البنوك الأوروبية مما كلف الحكومات الأوروبية خسائر فادحة لتلافي هذه الأزمة و تأتي في المرتبة الرابعة البلدان عالية الدخل ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية بلغت هذه النسبة (٩٨,١%) لنفس المدة أعلاه و نتائج ارتفاع هذه النسبة أدى إلى حدوث الأزمة الاقتصادية للرهن العقاري ومالها من آثار على اقتصادات الدول الأخرى .

اما ارتفاع أسعار النفط العالمية وانعكاسها على بعض الدول العربية وخاصة المصدرة للنفط أدى إلى تزايد الإيرادات النفطية وحصلت وفرة من السيولة النقدية لدى المصارف العاملة في هذه الدول وذلك نتيجة التدفقات المالية من الخارج والزيادة في تحويلات العاملين وهذا ساعد بشكل كبير على التوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص وقد اتجه الجزء الأكبر من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص إلى

القروض الاستهلاكية والعقارية وقروض تحويل عمليات شراء الأسهم التي سجلت النصيب الأكبر من القروض الممنوحة في العديد من الدول العربية وقد ارتفع الطلب الى الاهتمام في العديد من الدول العربية و كما مبين في الشكل أدناه (هبة، ٢٢: ٢٠١٥)



الشكل (٤) نسب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (١٩٩٩-١٩٩٠)



الشكل (٥) نسب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ٢٠١٠-٢٠٠٠

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي لسنة ٢٠١٥

تطور نسبه الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية للمدة (٢٠١٠-٢٠٠٠) نلاحظ من الشكل أعلاه زيادة في الائتمان الموجه للقطاع الخاص في الدول غير النفطية اذ بلغت النسبة (٥١,٤٥%) للمدة ٢٠١٠-٢٠٠٠ اما دول مجلس التعاون الخليجي النفطية بلغت نسبتها (٤٨,٦٢%) اذ كانت هذه النسبة عالية في منح القروض والتسهيلات المصرفية مما أدى إلى انكشاف العديد من المصارف في هذه الدول على المخاطر تُعرضها إلى تقلبات دورات الاعمال و ارتفاع أسعار الأصول السابقة وعلى ضوء ألامزمة المالية العالمية والتي اندلعت أواخر عام ٢٠٠٧ وما نتج عنها من تراجع في معدلات النشاط الاقتصادي وتراكم الديون المتعثرة بالقطاع المالي (د.هبة ٢٢: ٢٠١٥)، وعند مقارنه العراق مع الدول العربية المدرجة ضمن جدول (٣) في نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤ حيث كانت نسبته ٣٦% من حجم الودائع المحدودة والتي لا

يمكن إن تستطيع البنوك التجارية زيادة الائتمان في القطاع الخاص وهذا يعود الى صغر الجهاز المصرفي نسبتا الى الاقتصاد العراقي بينما كانت لبنان أعلى نسبة في منح الائتمان للقطاع الخاص بلغت نسبة (٩٨,٦ %) تعزى هذه الزيادة إلى التدفقات المالية لها الناتجة عن تحويلات العاملين بالخارج والتي ساعدت على زيادة الودائع المصرفية وبالتالي إحداث زيادات موازية في معدلات الإقراض الموجهة للقطاع الخاص و تأتي بعدها دولة تونس بنسبة قدرها (٧٥,٧ %) في منح القروض الى القطاع الخاص ويتطلب من الدول مراقبه الائتمان عن طريق السلطات الرقابية واستعدادها تطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن لجنه بازل الثالثة وزيادة مستويات قدره القطاع المصرفي للدول العربية على مقاومة الأزمات الاقتصادية وخاصة المصرفية منها .

جدول (٣) نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٤ للعراق مقارنة مع عدد من الدول العربية

الدول	نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي
لبنان	٩٨,٦ %
تونس	٧٥,٧ %
المغرب	٧٠,٢ %
الأردن	٦٩,٥ %
البحرين	٦٨,٩ %
الكويت	٦١,٦ %
عمان	٤٢,٧ %
السعودية	٤٠,٣ %
قطر	٣٩,٣ %
مصر	٢٧,٨ %

الجزائر	١٦,٧ %
العراق	٣٦ %
MAX	٩٨,٦ %
MIN	١٦,٧ %

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات

ب-نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان المحلي : (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، ٢٠٠٥: ٤٤)

يعبر هذا المقياس عن كيفية تخصيص البنوك للأموال اذ يقيس بوضوح إلى اي مدى توجه القروض إلى القطاع الخاص بدلا من الحكومة أو المؤسسات المملوكة للدولة وقد بينت دراسة كينغ ولفين (١٩٩٣) ان النظم المالية التي تخصص جزءا كبيرا من إجمالي الائتمان للقطاع الخاص من المحتمل أن تكون أكثر كفاءة في اختيار المشاريع الاستثمارية وتجميع الاخطار وتعبئة المدخرات من النظم المالية التي توجه اساسا الائتمان إلى الحكومة والمؤسسات المالية .

ج- نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الودائع : (عوض، ٢٠١٥: ٥٠)

يبين هذا المؤشر حصة المدخرات المخصصة للقطاع الخاص ، وقد تتأثر النسبة بعاملين هما :

- استحواذ الحكومة والمؤسسات المملوكة للحكومة على القروض المصرفية
- السلوك المصرفي للإقراض الذي يتسم بالحدز والتحفظ في الاقتصاديات الناشئة بهدف الحد من خطر الازمات المصرفية ، غير أن هذا السلوك قد يقلل من كفاءة تخصيص الموارد ويحرم بعض المشاريع الاستثمارية المربحة من الحصول على التمويل ويدل انخفاض هذه النسبة اي انخفاض حصة القطاع الخاص من إجمالي الودائع على زيادة مفرطة للسيولة في النظام المالي ،تعكس انخفاض في معدل الاستثمار المحلي مقارنة مع مستوى المدخرات . وتجدر الإشارة إلى انه خلال فترات التوسع الائتماني

تزداد القروض الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة كبيرة ،ومن الأهمية بمكان التفرقة بين الأنشطة الخاصة التي مولتها البنوك ما اذا كانت أنشطة استثمار او استهلاك خاص.

المبحث الثالث : الاطار العملي:

فجوة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي
التحليل المالي للمتغير المستقل فجوة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي

الرمز	المؤشر باللغة الانكليزية	المؤشر باللغة العربية
CGOIL	Credit gap for GDP without oil	فجوة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي بدون نفط
CGNOIL	Credit gap for GDP with oil	فجوة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي مع نفط

نبدأ أولاً بالتحليل الوصفي للمتغير المستقل فجوة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي و كالاتي:

أ- تحليل مؤشر فجوة الائتمان للناتج المحلي الاجمالي بدون النفط (CGOIL)

يتم احتساب هذا المؤشر من خلال نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط مطروحا منه الاتجاه العام في المدى الطويل.

من خلال مراجعة الجدول (٨) نلاحظ إن فجوة الائتمان لعام (٢٠١٠) حلت بالمرتبة الاولى اذ سجلت أعلى نسبة من تلك النسب وهي بمقدار (٠,٠١١١)، أما أقل نسبة من هذا المؤشر فكان في عام (٢٠١٧) وهي بمقدار (-٠,٠٠٣٩) ، أما بقية السنوات فكانت متذبذبة من سنة الى أخرى فترتفع تارة وتنخفض تارة اخرى اذ انه كلما ارتفعت نسب الفجوة الائتمانية دل هذا على زيادة في نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ويعد هذا من الإيجابيات لأن نسبة فجوة الائتمان تقع تحت مستوى الحد الأدنى

الذي قرره لجنة بازل وهو من ٢% الى ١٠% وبالتالي فإن أي صعود في الفجوة الائتمانية لا يعرض الاقتصاد العراقي إلى أضرار ولا يحتاج إلى مصدات لتلافي تلك المخاطر .
اما الوسط الحسابي للسنوات من (٢٠٠٤) الى (٢٠١٨) بلغ (٠,٠٠٥٥) . مما يدل على ان فجوة الائتمان للناتج المحلي الاجمالي للمدة اعلاه منخفضة ودون مستوى الحد الادنى .

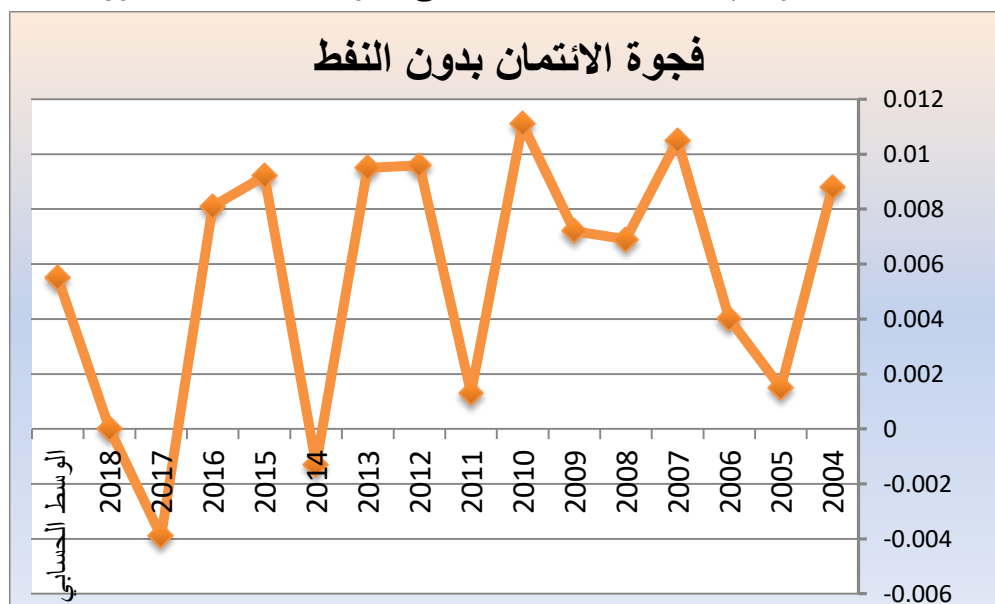
جدول (٨) فجوة الائتمان للناتج المحلي الاجمالي بدون النفط (CGOIL) للقطاع المصرفي الخاص

السنة	نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي بدون نفط	الاتجاه العام لنسبة الائتمان للناتج المحلي بدون نفط	فجوة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي بدون نفط
٢٠٠٤	0.0338	0.02500	0.0088
٢٠٠٥	0.0415	0.04000	0.0015
٢٠٠٦	0.044	0.04000	0.004
٢٠٠٧	0.0455	0.03500	0.0105
٢٠٠٨	0.0569	0.05000	0.0069
٢٠٠٩	0.0622	0.05500	0.0072
٢٠١٠	0.0961	0.08500	0.0111
٢٠١١	0.1113	0.1100	0.0013
٢٠١٢	0.1146	0.10500	0.0096
٢٠١٣	0.1145	0.10500	0.0095
٢٠١٤	0.1187	0.1200	-0.0013

مؤشر فجوة الائتمان للناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدون النفط

0.0092	0.11500	0.1242	٢٠١٥
0.0081	0.12500	0.1331	٢٠١٦
-0.0039	0.1400	0.1361	٢٠١٧
0	0.15000	0.15	٢٠١٨
٠,٠٠٥٥			الوسط الحسابي
0.0111			Max
-0.0039			Min

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية



شكل (٨) تطور حجم مؤشر فجوة الائتمان للناتج المحلي الاجمالي بدون النفط (CGOIL) للقطاع المصرفي الخاص للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (٨)

ب-تحليل مؤشر فجوة الائتمان للناتج المحلي الاجمالي مع النفط (CGNOIL)

يتم احتساب هذا المؤشر من خلال نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي مع النفط مطروحا منه الاتجاه العام في المدى الطويل.

من خلال مراجعة الجدول (٩) نلاحظ إن فجوة الائتمان لعام (٢٠٠٤) حلت بالمرتبة الاولى حيث سجلت اعلى نسبة لها من تلك النسب وهي بمقدار (٠,٠١٦)، اما اقل نسبة من هذا المؤشر فكانت في عام (٢٠٠٩) وهي بمقدار (-٠,٠٠٩٤)، اما بقية السنوات فكانت متذبذبة من سنة الى اخرى فترتفع تارة وتنخفض تارة اخرى اذ انه كلما ارتفعت نسب الفجوة الائتمانية دل هذا على زيادة في نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ويعد هذا من الإيجابيات لأن نسبة فجوة الائتمان تقع تحت مستوى الحد الأدنى الذي قرره لجنة بازل وهو من ٢% الى ١٠% وبالتالي فإن أي صعود في الفجوة الائتمانية لا يعرض الاقتصاد العراقي إلى أضرار ولا يحتاج إلى مصدات لتلافي تلك المخاطر .

اما الوسط الحسابي للسنوات من (٢٠٠٤) الى (٢٠١٨) بلغ (-٠,٠٠٠٩٩) .

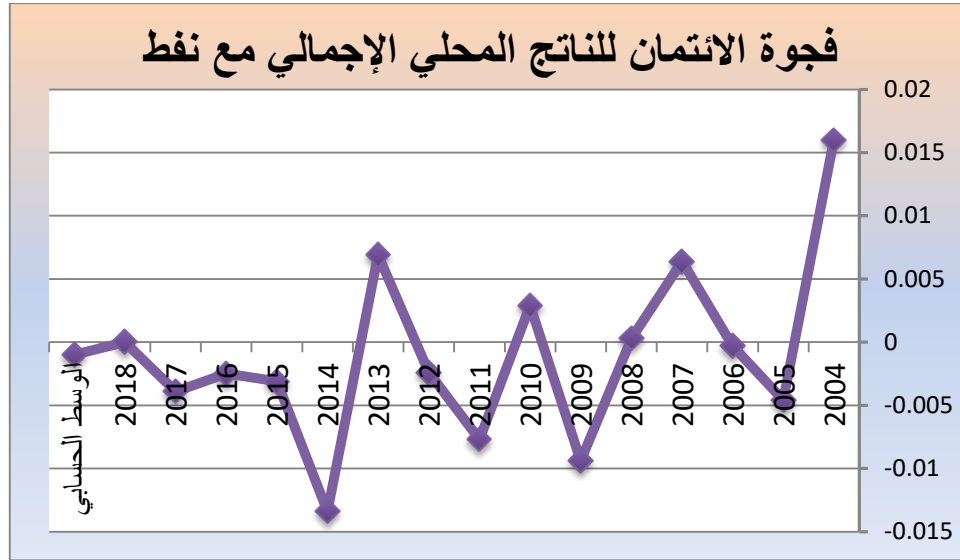
جدول (٩) فجوة الائتمان للناتج المحلي الاجمالي مع النفط (CGNOIL) للقطاع المصرفي الخاص

السنة	نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي مع النفط	الاتجاه العام لنسبة الائتمان للناتج المحلي مع النفط	فجوة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي مع نفط
٢٠٠٤	0.021	0.00500	0.016
٢٠٠٥	0.0154	0.02000	-0.0046
٢٠٠٦	0.0197	0.02000	-0.0003
٢٠٠٧	0.0214	0.01500	0.0064
٢٠٠٨	0.0253	0.02500	0.0003

مؤشر فجوة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدون النفط

-0.0094	0.04500	0.0356	٢٠٠٩
0.0029	0.05000	0.0529	٢٠١٠
-0.0077	0.06000	0.0523	٢٠١١
-0.0024	0.06000	0.0576	٢٠١٢
0.0069	0.05500	0.0619	٢٠١٣
-0.0134	0.08000	0.0666	٢٠١٤
-0.0031	0.09000	0.0869	٢٠١٥
-0.0025	0.09500	0.0925	٢٠١٦
-0.0039	0.09000	0.0861	٢٠١٧
0	0.08000	0.08	٢٠١٨
-0.00099			الوسط الحسابي
0.016			Max
-0.0134			Min

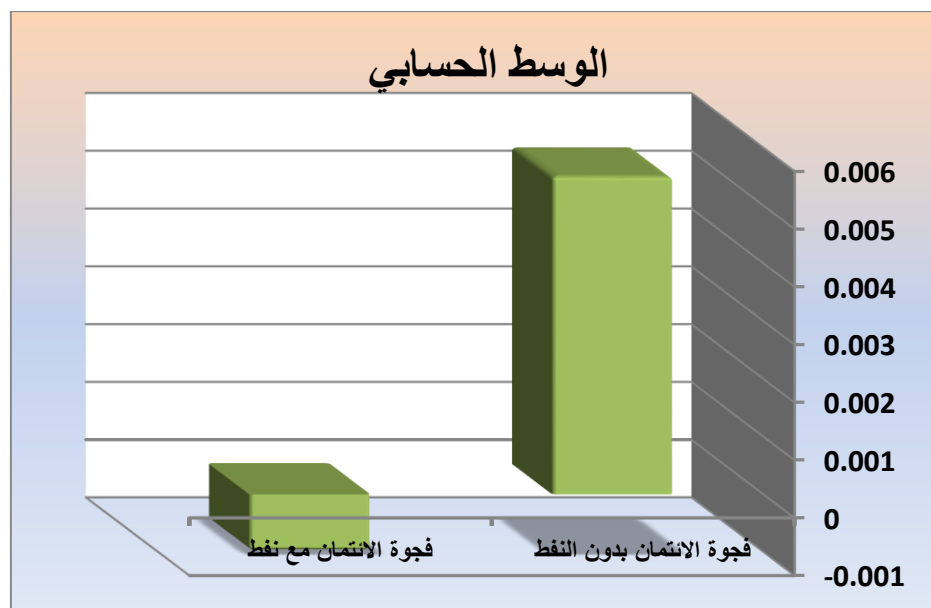
المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية



شكل (٩) تطور حجم مؤشر فجوة الائتمان للناتج المحلي الاجمالي مع النفط (CGNOIL) للقطاع المصرفي الخاص للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (٩)

يبين الشكل (١٠) ادناه بان هنالك فرق بين فجوة الائتمان للناتج المحلي الاجمالي مع عدم وجود النفط مع فجوة الائتمان للناتج المحلي الاجمالي مع وجود النفط اذ يلاحظ من خلال استخدام المتوسط الحسابي لتلك السنوات بان هنالك ارتفاعاً كبيراً وملحوظ بين الفجوتين ، اذ ان فجوة الائتمان بدون النفط كانت اكبر بكثير من فجوة الائتمان مع النفط .



شكل (١٠) مقارنة مؤشر فجوة الائتمان للناتج المحلي الاجمالي بدون النفط ومع النفط (CGOIL, CGNOIL) للقطاع المصرفي الخاص للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (٨، ٩)
المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً : الاستنتاجات:

- ١- ان اختبار نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي يتضح عند مقارنة العراق مع الدول العربية لسنة ٢٠١٤ اذ كانت نسبتها ما يقارب ٣٦% وهذا يعود إلى صغر الجهاز المصرفي نسبة إلى الاقتصاد العراقي .
- ٢- اظهرت نتائج الدراسة ان هنالك فرق بين مؤشر فجوة الائتمان للناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدونه.

٣- إن تحليل فجوة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي يوضح كيفية التعامل مع المخاطر النظامية الناشئة عن ارتفاع نسبة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي إذ يتم استحداث أداة احترازية للتعامل مع ارتفاع تلك النسبة وهي هامش رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية .

٤- يتضح أن نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مع النفط يتذبذب ما بين الانخفاض والارتفاع هذا يعكس صورة واضحة عن تقلبات أسعار النفط وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي، أما مع الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط إذ كانت هذه النسبة قليلة بسبب ضعف الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط

٥- يتضح أن فجوة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدون النفط كانت اقل من ٢ % اي ان الائتمان الممنوح في القيمة الدنيا لهذا يتطلب تكوين رأس مال إضافي لمواجهة الأزمات المصرفية اي ان المخزون المالي المؤقت يساوي صفر وتستطيع البنوك تكوين احتياطي رأس مال لفترة طويلة تحسبا للأزمات المصرفية.

ثانياً : التوصيات:

١- يتطلب من الجهاز المصرفي مراقبه نمو الائتمان وإجراء تقييمات حول إذ ما كان هذا النمو مفرطاً ويؤدي إلى زيادة المخاطر على نطاق المنظومة المصرفية.

٢- على السلطة المصرفية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمتطلبات رأس المال الإضافي قبل حدوث المخاطر الائتمانية حماية من الخسائر المستقبلية المحتملة .

٣- يعد دليل الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي كنقطة انطلاق مفيدة يجب على السلطات مراعاتها عند صياغة وشرح القرارات اللازمة لنمو الائتمان الخاص.

٤- تتمتع السلطات النقدية بحرية التأكيد على إي متغيرات أخرى ومعلومات نوعيه تجعلها ذات مغزى بالنسبة لها لغرض تقييم استدامة نمو الائتمان ومستوى المخاطر على مستوى الجهاز المصرفي.

- ٥- توجيه البنوك التجارية نحو الالتزام بالقوانين التي يحددها البنك المركزي العراقي و التي تمثلها النسبة المئوية المحددة في المؤشرات المصرفية من اجل تجنب المخاطر المصرفية و توفير الحماية التي قد يتعرض لها هذا القطاع.
- ٦- لمراقبة نمو الائتمان وإجراء تقييمات حول ما إذا كان هذا النمو مفرطاً ويؤدي إلى زيادة المخاطر على نطاق المنظومة .

المراجع:

اولاً : المراجع العربية:

- ١- سلمان مهند والبكر أحمد ، مفهوم الناتج المحلي الاجمالي ،دراسة وصية ،مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦.
- ٢- اشرف عزام محمود ، مؤشرات العمق المالي للأسواق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة: سوق المال الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الازهر غزة ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، ٢٠١٧.
- ٣- أحمد ابراهيم علي، الاقتصاد النقدي ، وقائع ونظريات وسياسات ، دار الكتب ، موزعون ناشرون ، العراق ، كربلاء ، الطبعة الأولى ٢٠١٥ .
- ٤- دينا محمد عوض، اثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٣) ،رسالة ماجستير ،غزة ،الجامعة الاسلامية، ٢٠١٥.
- ٥- د. هبة عبد المنعم ، متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان ،صندوق النقد العربي ، ٢٠١٥.
- ٦- ايمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28، العدد 3 ، عام ٢٠٠٧.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

- ٧- Thibaut Dupery, Tim Grieder and Dylan Hogg, The recent development of the credit gap to GDP, Bank of Canada, 2018.

- ٨- Julia Giese, Henrik Andersen, Oliver Bush, Credit Gap to GDP and Complementary Indicators for Macro Governance Policy: Evidence from the UK, International Journal of Finance and Economics, 2014.
- ٩- Bank for International Settlements, Guidance for National Authorities Operating the Countercyclical Capital Buffer, December 2010, p13.
- ١٠- Samuelson, Paul A., D. Nordhaus (2004). Economics, ch. 27, "The Process of Economic Growth".
- ١١- David Andolfatto – Macroeconomic theory and policy – Simon Fraser university – 2005– pp3-4.
- ١٢- Drehmann, Borio, Tsatsaronis Credit Gap to GDP and Complementary Indicators for Macro Governance Policy: Evidence from the UK, International Journal of Finance and Economics, 201١.
- ١٣- Duprey, Grieder, Dylan "The impact of banking sector stability on the real economy", Journal of International Money and Finance, Number 32, 2017.
- ١٤- Leaven, Valencia (2013) Financial Deepening in indoneesia Funding Infrastructure Development Cata Yzing Economic Growth, Oliver Wyman and Mandiri Institute.

ثالثاً: التقارير:

- ١٥- التقرير السنوي المالي للبنك المركزي، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٣، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧.
- ١٦- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات احصائية للسنوات، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٣، ٢٠١٥، ٢٠١٦.
- ١٧- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الاتجاهات الاقتصادية وآثارها سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الإقراض في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا، العدد ٣، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥.

